

د. الحافظ النويني

باحث بجامعة عبد الملك السعدي

رئيس مركز طاقات للدراسات والأبحاث والتدريب

Nouinelhafad88@gmail.com

ورقة بحثية بعنوان:

دور السياسات العامة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة في تجربة الاقتصاد التضامني والاجتماعي بالمغرب خلال الأزمة الاقتصادية العالمية

مقدمة:

عرفت العقود الأخيرة نقلة نوعية من ناحية التنمية الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في تحسين مستوى الرفاهية للأفراد والمجتمعات، إلا أنها لم تدم طويلا بسبب ما عرفته بعض الدول من أزمات وحروب، جعلها تتأخر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي رسمتها منظمة الأمم المتحدة عام 2000، وأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها المنظمة الأممية بعد ذلك.

وحاول المغرب من خلال السياسات العمومية وسلوكيات المؤسسات في المجال الاقتصادي بالبحث عن حلول والخروج بنتائج خاصة بعد الأزمة المالية الدولية لسنة 2008، وكان الاقتصاد التضامني والاجتماعي أهم هذه الحلول التي التجأت إليها المملكة المغربية من أجل إيجاد حلول اقتصادية لتحقيق التنمية.

كما يسعى الاقتصاد التضامني إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ويجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة مثل الربح أو التراكم. واعتبر العديد من الخبراء أن الاقتصاد التضامني هو دعامة ثالثة، إلى

جانب كل من القطاعين العمومي والخاص، ينبغي أن يتأسس عليها اقتصاد أي بلد يهدف إلى تحسين أدائه وتعزيز التماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع.

ولا يشكل الاقتصاد التضامني بديلا عن اقتصاد السوق المهيمن في العالم حاليا، ولكن بإمكانه أن يكون اقتصادا موازيا قادرا على تحرير ديناميات النمو المُدمج وإعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحد من حجم التفاوت والفوارق الاجتماعية الصارخة.

وستحاول هذه الورقة البحثية التطرق لهذا الموضوع بالتحليل والتفصيل من خلال الإشكالية التالية:

كيف ساهم الاقتصاد التضامني والاجتماعي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمغرب، في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية؟

وسنجيب عن هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- 1- ماهية الاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- 2- السياسات العامة الاقتصادية والتنموية المستدامة.
- 3- دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب.

أولاً- ماهية الاقتصاد التضامني والاجتماعي

تختلف الأسماء التي تطلق على الاقتصاد التضامني والاجتماعي، حيث يدعو البعض بالاقتصاد الشعبي، ويصفه آخرون بالاقتصاد الاجتماعي، إلا أن معناه واحد وهو كل اقتصاد يقوم على التضامن والجماعة والمجموعة...

وتعددت تعاريف الاقتصاد التضامني وحتى مسمياته حسب الزمان والمكان، حيث يرجع ظهوره لثمانينات القرن الماضي نتيجة لبدائيات تصدع المعسكر الاشتراكي كامتداد للاقتصاد الاجتماعي. والاقتصاد التضامني يبحث فهم وتطبيق وحركية مبادرات المجتمع المدني التي تمتلك موارد مالية مختلفة: جزء من السوق، جزء من التبرعات، جزء من الدولة، وتنمية وتقريب الخدمة.

ويقصد بالتضامن هنا أنه تنظيم اجتماعي واقتصادي يسعى إلى رفع التهميش عن الإنسان، من خلال أنشطة متعددة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، الغرض منها جميعا هو إزالة كل العوائق التي تعترض الإنسان في حياته، وتحد من عيشه حياة كريمة. وبالتالي فنحن نتحدث عن ميدان واسع، سنحاول استيضاح ملامحه من خلال التعرض لطريقة عمل هذا التنظيم ومكوناته بعد أن تعرضنا لصوره المتعددة مسبقا.¹ وكتبرير لتأكيدنا على احتواء الاقتصاد التضامني للمبادرات التضامنية التي لا تسعى لهدف اقتصادي، كتلك التي يكون لها هدف اجتماعي أو ثقافي...الخ ويسعى لتقليص الفوارق، فنستند في ذلك لمصطلح " الرفاهية الاقتصادية" للمجتمع، الذي يعنى تحقيق أكبر قدر من إشباع حاجات المنفعة الاجتماعية.²

وتزايد أهمية "الاقتصاد التضامني والاجتماعي" بمصطلحاته المتعددة، ويتطور نتيجة لعجز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو مواز لسد النقائص، وهو يركز على مشاركة المواطنين من خلال وحدات التضامن المجتمعية، مما يجعل المواطنين ليسوا مستهلكين فقط وإنما يشاركون في صنع القرار ودفع عجلة النمو في بلدانهم. وهو يركز على قيم جوهرية كالعمل التشاركي والتضامن وإعطاء قيمة للرأسمال البشري بدل

¹ الغلم مريم، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 6، عدد 1، دجنبر 2012، ص 78.

² الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية: الإمكانيات والواقع في موريتانيا، دبلوم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد-تلمسان، الموسم 2014/2015، ص

رأس المال المادي، وللاقتصاد التضامني محركات منها محاربة الإقصاء الاجتماعي، والدفاع عن الهوية المشتركة للمجتمع.³

ويسعى الاقتصاد التضامني إلى التخفيف من آثار "آلية السوق" على الفئات الهشة والضعيفة، كما أكد ذلك المفكر ميلار عندما اعتبر "إن داخل اقتصاد السوق توجد علاقات اقتصادية لا تعتمد على المنافسة كمبدأ أساسي بل على التعاون، التكافؤ أو العدالة، التنوع والاعتماد على الذات وهذا ما يعرف بـ "الاقتصاد التضامني" أو "الاقتصاد الشعبي".⁴

ويرتبط الاقتصاد التضامني بكل من المجتمع، الدولة والسوق، فقد تنبع المبادرة من أحد الأقطاب الثلاثة، ولها دورة حياة قد تشترك فيها الأقطاب الثلاثة، فإن كانت مثلا سلع وخدمات للبيع، فهي تباع في السوق من خلال قوانين الدولة وفي حمايتها. وكل المبادرات التضامنية الإنتاجية تتشكل من التبرعات وتحتاج للسوق للبيع ولمساعدة الدولة.

والاقتصاد التضامني كمصطلح يكتسب مواصفات خاصة وآليات متعددة، حسب الحيز الجغرافي، فهو مجموع المبادرات الجماعية لتصحيح الاختلالات على مختلف الأصعدة. كما يجمع مصطلح الاقتصاد التضامني، أيضا من يسعى للخدمة الاجتماعية، مثل إعطاء الأفضلية في التكفل بشخص لديه معاناة أو مساعدته في إنشاء نشاط خاص به، تنمية أنشطة مقاومة في مجال البيئة، أو تطبيق نوع من التبادل يحترم الترتيبات الاجتماعية والبيئية السامية، مثل التجارة العادلة.⁵

وتعرف منظمة العمل الدولية "الاقتصاد التضامني والاجتماعي" على أنه يعنى المؤسسات والمنظمات-خاصة التعاونيات والتعاضديات والرابطات، والهيئات والمؤسسات الاجتماعية-التي تنتج بشكل خاص سلع وخدمات ومعارف تستهدف أهداف اقتصادية واجتماعية وتدعم التضامن أيضا.⁶

³ الهادي عبدو أبوه، مرجع سابق، ص 69.

⁴ الطاهر زيان، محمد بن بوزيان، اقتصاد التضامن والتخفيف من الفقر: أية علاقة، مجلة الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، عدد 5، جوان 2006، ص 347.

⁵ الاقتصاد التضامني والاجتماعي رافعة لنمو مدمج، تقرير من إنجاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 19/ 2015، مطبعة سيباما، الرباط، 2015، ص 39 وما بعدها.

⁶ الغلم مريمة، مرجع سابق، ص 80.

ومن مما سبق يمكننا تأسيس التعريف الهيكلي لقطاع الاقتصاد التضامني بأنه يشمل الكيانات التالية⁷:

أ- الوحدات المجتمعية المختلفة (المنظمات أو الأسر أو الأفراد) التي تنشأ كيانات قانونية أو تقليدية لتقاسم أعباء الحياة؛

ب- المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة أو أي آليات تسعى لتقليص الفوارق مهما كانت؛

ت- ذات طبيعة تضامنية: الهدف من إنشائها هو تقاسم الأعباء والإيرادات، والهدف الأساسي ليس الربح الفردي.

وفي الغالب تكون:

- طوعية: أي بمعنى أنها ليست إلزامية، وتنطوي على درجة معقولة من النشاط التطوعي؛

- ذات الإدارة الذاتية: أي أنها تتحكم في أنشطتها.

وعليه، فإنه يمكن تحديد أهم أهداف الاقتصاد التضامني الرئيسية في التالي:

1- اجتماعية: يتصدرها القضاء على اللامساواة والفقير؛

2- اقتصادية: من خلال اقتصاد إنتاجي تعددي وجماعي؛ يحد من الفردانية التي تتعمق في مجتمع اليوم؛

3- سياسية: تهدف إلى تحقيق بديل مجتمعي مبني على قيم التعاون والتضامن، بدل المنافسة والجشع والأنانية.

والفعل التضامني الاقتصادي الاجتماعي، الذي نعنيه هنا يشمل كل مساهمات وحدات المجتمع التضامنية كالأفراد أو المؤسسات أو الدولة أو أي تعاون ثنائي بينهما، في السعي لتقليص الفوارق مهما كانت، وترسيخ التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو بغير ذلك. ومن خصائصه أن تتعاون كل الوحدات المشكلة للمجتمع على تلبية احتياجات مجتمعها. من دون أن ترمى من خلال ذلك إلى الربح الفردي كهدف رئيسي.⁸

ويتميز الاقتصاد التضامني وتنظيماته المتعددة بخصائص ذاتية، ويمكننا تلخيص خصائصه في التالي:

- التسيير الديمقراطي: القرارات الاستراتيجية يتم أخذها بشكل جماعي، مهما كانت مشاركته، إشراك

الأفراد المنضوين أو المستفيدين في كل مراحل المشاريع من تصور وتسيير؛

- حرية الانتساب: لا يفرض على أحد الانتساب من عدمه لأحد تنظيمات الاقتصاد التضامني؛

⁷ الهادي عبدو أبوه، مرجع سابق، ص 70.

⁸ الاقتصاد التضامني والاجتماعي رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق، ص 43.

- عدم الربح الفردي: هذه الخاصية لا تنفي قانونية الربح-التعاونيات، التعاضديات، وبعض الروابط تتيح فوائض معتبرة، لكنها تمنع الملكية الفردية أو الاستعمال الفردي للأرباح؛

- المنفعة الجماعية أو المنفعة الاجتماعية للمشروع: هيكله الاقتصاد التضامني توجب أن يكون المشروع يخدم المجتمع، وليس مشروع يديره فرد لمصلحته الشخصية. و"المنفعة الاجتماعية" عرفها جين كادري في تقريره للجنة الوزارية الفرنسية للاقتصاد الاجتماعي "المنفعة الاجتماعية لمنظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي مثل "نشاط منظمة للاقتصاد التضامني من أجل نتيجة ملموسة (يمكن إثباتها)، أو بشكل عام هدف واضح، أو المراد من هدف آخر محتمل لإنتاج سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال الفردي، يؤدي للتماسك الاجتماعي (خصوصا تخفيض عدم المساواة)، عن طريق التضامن، (وطنيا، عالميا، محليا: العلاقة الاجتماعية الجوارية)، بألفة، وإلى تحسين الظروف الجماعية للتنمية البشرية المستديمة (بما فيها التعليم، الصحة، البيئة والديمقراطية)؛

- الموارد مختلطة وهجينة: تعني بمختلطة، الموارد من حيث المصدر، فموارد هذا الحقل متعددة، قد تكون خاصة، عامة أو مختلطة، أما هجينة، فالموارد هجينة تعني: موارد سوقية عن طريق منتجات للبيع، موارد غير سوقية عن طريق إعادة التوزيع من الدولة، موارد غير نقدية من الالتزامات الشخصية الطوعية أو طبيعة الإعارة؛

- اقتصار الحلقة عن طريق التبادل المباشر ما بين المنتج والمستهلك؛

- الهوية الأخلاقية المقاربة القيمة الكبرى المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي؛

ثانيا- السياسات العامة الاقتصادية والتنمية المستدامة

منذ بداية العهد الجديد عرفت المملكة المغربية توجها جديدا في السياسات العامة الاقتصادية، بحيث قام النظام المغربي بالانفتاح أكثر على الاقتصاد الدولي، وبالسعي لتنمية وتطوير كل روافد اقتصاده خاصة في الجانب الفلاحي والتجاري والخدماتي. وخلال تلك الفترة عرف الاقتصاد المغربي نوعا من الاستقرار، لكن الناتج الداخلي الخام للفرد المغربي ظل أقل من الدول الصاعدة. ونسبة النمو به تعتمد على الظروف المناخية وتنبيي أساسا على الطلب الداخلي بالنظر للسياسات الاقتصادية المتبعة الرامية إلى تشجيع الاستهلاك والاستثمار.

وفي إطار مناخ دولي يتسم بالإيجابية عموماً، خطا الاقتصاد المغربي مسارا تصاعديا على مستوى النمو ما بين سنة 2003 و 2007، بالرغم من كون دينامية نموه لم تتجاوز نسب النمو التي حققتها اقتصاديات الدول المشابهة للمغرب.⁹

ومع قدوم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بدأت تداعياتها تظهر باللموس هشاشة نمو النمو المغربي، الشيء الذي أدى إلى الرجوع إلى اعتماد الخيارات الاقتصادية المستدامة بما تتيحه من إمكانية التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية، والتي عرفت انتكاسة خطيرة منذ سنة 2013 بسبب غياب رؤية شمولية توخت فقط العمل على تقوية ودعم التوازنات التقنية على حساب التوازنات الاقتصادية الأساسية المبنية على النمو والتشغيل والتنمية.

هذا الخيار الاقتصادي أدى إلى الحد من تسريع وتيرة نمو تطور الاقتصاد المغربي مما نتج عنه ضعف على مستوى خلق فرص الشغل وكذا ارتفاع معدل البطالة، ورغم أن السياق الدولي أصبح أكثر فأكثر مشجع، إلا أن عائق الإنتظارية يؤدي إلى فقدان الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين علاوة على تقويض المستقبل الاقتصادي للبلاد مما يفرض العمل على الرفع من نسب النمو لتجاوز الأعطاب السابقة¹⁰.

ومن النتائج التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية أن النمو أصبح بطيء ومتقلب ورهين بالظروف المناخية، بحيث أن حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام بالمغرب أقل من معدلات الدول الصاعدة، ونمو ضعيف يجعل المغرب بعيدا عن المسار السريع الذي حققته الدول الصاعدة اقتصاديا، ثم إن تباطؤ نسبة النمو غير الفلاحي على المدى القصير له تأثير حتى على المدى البعيد، وهذه الوضعية الاقتصادية ليس من اليسير تصحيحها أو تقويمها بسرعة، ورغم أهمية الجهود المبذولة في هذا المجال، لازال القطاع الفلاحي يتحكم في النمو الاقتصادي بالنظر لمساهمته التي تتراوح ما بين 10 و 13 فالمائة كما يحقق أزيد من 40 فالمائة من معدل التشغيل الوطني.¹¹ من جهة أخرى أصبح المغرب أمام نموذج اقتصادي للنمو يستمد وجوده من أدوات اقتصادية متهاكلة وأحيانا معطوبة، بحيث أن الاستهلاك الفردي هو المحرك الأساسي للنمو يتم تحمله اعتمادا على مجموع الأجور أو المداخيل والقروض، والاستهلاك الفردي ذو كلفة باهظة في علاقته بمعدلات النمو ومستوى الإنتاجية، كما أن

⁹ التقرير الاقتصادي والمالي، منشورات وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، 2015، ص 02.

¹⁰ تقييم السياسات العمومية الاقتصادية، المؤتمر 17 لحزب الاستقلال، المحور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مطبعة الرسالة، الرباط، 2017، ص 32.

¹¹ نفس المرجع السابق، ص 33.

تكلفة المواد الغذائية جد مرتفعة وباهظة، فقد سجلت سلة استهلاك الأسر المغربية سنة 2007 نسبة 8,36% داخل الوسط الحضري 4,61%(سنة 1960) و 3,49% في المناطق القروية) 8,76% سنة (1960 وهذه النسب هي صورة مطابقة لبنيات الاستهلاك في الدول الأوروبية خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وهو دليل على ضعف وتيرة التنمية، وبالرغم من المعدلات المرتفعة الاستثمار العمومي الوطني مقارنة بما هو مسجل على المستوى الدولي، فإنها تفتقد للنجاعة والفعالية لعدم قدرتها على إنعاش التشغيل وخلق فرص الشغل والرفع من الإنتاجية.¹²

كما أن وضعية التشغيل والعطالة جد متقدمة، فإذا كان معدل العطالة بالمغرب من أقل المعدلات المسجلة عالميا، فإن معدل النشاط بالمغرب يتجه نحو الانحدار بكيفية مستمرة، وكان قطاع الصناعة قد عرف أقوى معدل لفقدان مناصب الشغل منذ سنة 2009، كما عرف فقدان قطاع البناء والأشغال العمومية أزيد من 70000 منصب شغل ما بين 2012-2013.¹³

من جانب آخر عرفت الوضعية النقدية راجع كبير على مستوى طلبات القروض البنكية، من المعلوم أن النظام المالي المغربي يتركز بشكل قوي في مجال الأنشطة البنكية، فبعد التوسع الكبير الذي عرفته الأنشطة البنكية ما بين 2005 و 2010 دخلت القروض البنكية في مرحلة الركود بسبب ضعف القطاعات أو الأنشطة غير الفلاحية. ومن جهة أخرى بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمي التي أثرت بشكل عميق وسلبي على منسوب الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين، مما يستدعي القيام بإصلاحات تقويمية كبرى لإنعاش القطاع الاقتصادي بالمغرب. فقد تركزت القروض البنكية على استهداف قطاع العقار وتسهيلات الأداء المرتبطة بالشركات والمقاولات، فالتراجع الكبير على مستوى القروض البنكية يجد مبرراته في شيوع جو من الترقب في المجالات ذات الصلة بقطاعات العقار وبالصعوبات المتزايدة التي تعيشها على وقعها العديد من المقاولات إضافة إلى إشكالية ارتفاع حجم الديون البنكية التي يوجد دائنها في وضعية إعسار، الأمر الذي يستدعي اتخاذ

¹² يوسف علوي سليمان، الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي وتشغيل الشباب: الحالة المغربية، مقال منشور في كتاب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: فرص عمل أكثر فرص عمل أفضل للشباب، منشورات مركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية، الطبعة الأولى، إيطاليا، 2013، ص 11.

¹³ نفي المرجع السابق، ص 12.

مجموعة من التدابير التصحيحية ذات طابع استعجالي أهمها إعادة الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين، وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة الاقتصادية العامة للمغرب.¹⁴

ثالثا- دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب

منذ أن عرف العالم حدوث أزمة مالية واقتصادية عالمية، تأثرت جل دول العالم بما فيها المغرب بطبيعة الحال، لارتباطها الاقتصادية بالدولة المتسببة في الأزمة. في تلك اللحظة تم التفكير في حلول من أجل إعادة بوصلة النمو والتطور الاقتصادي للسير مجددا، فكان الحل هو الاقتصاد التضامني والاجتماعية الذي ساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة المرجوة.

وانعكس التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال التنمية الاقتصادية بشكل جيد على مؤشرات التنمية المستدامة والبشرية، ويتجلى ذلك في النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى أهداف الألفية للتنمية، بما فيها تلك المتعلقة بتحسين مستويات المعيشة وتعميم التمدرس والولوج إلى الخدمات الصحية. وساهمت في ذلك الجهود الإضافية على صعيد الميزانية، وكذا المشاريع التي انطلقت بهدف معالجة أوجه العجز في مجال التنمية البشرية. ومن بين هذه المشاريع، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي مكنت من خلق دينامية اقتصادية جديدة لصالح التنمية المستدامة والبشرية، خاصة في الوسط القروي. كما أن التنمية المستدامة، تمثل فرصة جديدة لنوعية النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرد عملية توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعددة التي تتحدى البشرية. إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.¹⁵

¹⁴ تقييم السياسات العمومية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 34.

¹⁵ إلياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد 78، تشرين الأول، 2011

وكان للمغرب وعاء مفاهيمي خاص للاقتصاد التضامني ساعده في تطبيقه وإنجاحه، بحيث أن ممارسات التضامن والتعاقد، هي أمور تقليدية وموجودة من زمن، وذات صلة بمفهوم «الجماعة» والممارسات المرتبطة بها.

وقد كان هذا العرف حاسماً في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، وفي بناء هويتهم خارج حدود الفضاء الخاص بهم. وبالتالي، فإن عدم احترام هذه الممارسة يترتب عليه فقدان مكانة الفرد داخل الجماعة، بل حتى فقدان هويته. وقد كان هذا الواقع هو السائد في مختلف مناطق المغرب، وخاصة في الوسط القروي حيث كانت تقلبات الطبيعة، ونمط الإنتاج، والاحتماء من العدو أو من الحيوانات المفترسة هي الانشغالات الرئيسية للسكان.¹⁶ وتستمد هذه الممارسات أسسها أيضاً من المبادئ التي تتضمنها شعائر ديننا الإسلامي الحنيف كالزكاة والأحباس. ولتتميز هذا النمط من المشاركة الجماعية، ظهرت مجموعة من المصطلحات أبرزها¹⁷:

- «التّويّزة»، التي تمثل الصيغة الأكثر انتشاراً من بين صيغ التعاون والتعاقد، وأكثرها شيوعاً في عمليات الحرث والحصاد والجني، وحفر الآبار، وتهيئة المسالك، وبناء المساكن القروية. وتستند هذه الممارسة التضامنية على مبدأ التبادل وتقاسم الخدمات بين أفراد الجماعة؛
- «أقادير» وهي شكل من أشكال التخزين الجماعي للمواد الغذائية، ولا سيما ما يتعلق بالحبوب والفواكه الجافة. وهو يقوم على بناء أماكن ذات شكل تقليدي لحفظ المواد، يتناوب على مراقبتها أفراد الجماعة؛
- «العكوك»، هو شكل من أشكال تنظيم تقاسم مياه الري، ويعني تدبير الاستغلال الجماعي لمياه السطح؛
- «الخطّارات» هي شكل من أشكال تخزين المياه الجوفية بهدف الاستغلال الجماعي؛
- «الشّرد» هي ممارسة شائعة في مجال التربية والتكوين، والتي تركز على الانخراط مع معلم القرآن الكريم (الفقيه) في إطار اتفاق جماعي يتضمن تعويض الفقيه على الخدمات التعليمية التي يقدمها من خلال التكلف به من مختلف الجوانب (التغذية، السكن،...) وتمكينه من حصة من المنتج السنوي.

[%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9](#)

¹⁶ الاقتصاد التضامني والاجتماعي رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق، ص 41.

¹⁷ نفس المرجع السابق، ص 42.

- «الوُزيعَة» هي ممارسة تسمح بالاستفادة من استهلاك اللحوم، عن طريق عملية شراء مشتركة لدابة يتم نحرها وتوزيعها بشكل جماعي وعادل.

واعتمد المغرب على الاقتصاد التضامني والاجتماعي لتجاوز أزمة 2008 وتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وسنطرق لعدد من التجارب التي كانت في هذا الجانب وكان لها دور مهم في هذا الشأن. فنجد على سبيل المثال لا الحصر:

1- جمعية المبادرة التعاونية للتعليم والتدريب

هي جمعية تأسست مباشرة بعد الأزمة العالمية الاقتصادية، وكان هذا هو السياق الذي قام فيه تسعة من الشباب خريجي الجامعات، بإنشائها، ويتمثل نشاطها الرئيسي في مكافحة الأمية والاهتمام بالمتسربين من المدارس. وكان الهدف المتوخى هو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها المؤسسين من خلال خلق فرص عمل مستقرة في إطار منظم ومهيكل. ومن خلال تبني هيكل تعاوني، كان الأعضاء المؤسسون آنذاك يأملون في الاستفادة من التعليم والتدريب والحماية القانونية والاجتماعية، فضلا عن استعادة واسترداد كرامتهم التي أهدرت خلال أعوام الوظائف العرضية قصيرة الأجل. كانوا يريدون خلق إطار للتشغيل الجامعي يرضي كلا من العمال المتطوعين والموظفين الذين يتقاضون مرتبات.¹⁸

وبعد مواجهة بعض المشاكل العويصة، وصلت الجمعية التعاونية إلى أقصى سرعة بعد عامين. وتمنح الجمعية الأعضاء مرتبات وهؤلاء يمارسون نشاطهم كعمال شباب أو مديرين تعليميين. وتتم إدارة الجمعية بالتناوب فيما بينهم، وهم يعملون كملاك وكموظفين. وفي سياق تنمية الكفاءات التعليمية اللازمة، اضطلع الأعضاء المؤسسون بدورات تدريبية ومازالوا يتعلمون المهارات الجديدة في مجال التعليم، وبالإضافة إلى أعضائها المؤسسين، توظف الجمعية ثلاثين فردا من المعلمين والعمال والفنيين الشبان، وعلاوة على مبنائها المكون من ثلاثة طوابق والذي يستوعب أكثر من 500 طالب خلال الأعوام الثلاثة الماضية.¹⁹

والخدمات الرئيسية التي يقدمونها هي دورات الدعم العلمي، ودورات لتعليم القراءة والكتابة ودورات لتعلم اللغات - اللغة الفرنسية والإنجليزية في الأساس - فضلا عن دورات في الحاسب الآلي. وبالنسبة للأطفال، تنظم الجمعية التعاونية الدراما التعليمية، وورش الفن، والألعاب عن التحدث عن والمسابقات الرياضية

¹⁸ كلمة عبد الرحيم حداد، رئيس جمعية المبادرة التعاونية.

¹⁹ يوسف علوي سليمان، مرجع سابق، ص 14.

والثقافية، فضلا بالكبار، الرجال مختلف الموضوعات، وهي تهتم أيضا والنساء، وشباب الحي الذي تقع فيه، وهو حي تزداد فيه معدلات الأمية والتسرب من المدارس. والنتائج التي حققتها في هذا المجال نتائج رائعة بنسبة نجاح 100%.²⁰

وبالتالي، يتم إعادة هؤلاء الذين تسربوا من التعليم إلى نظام التعليم العام بعد قضاء عام في الإطار التعليمي للجمعية التعاونية. وهذا راجع هاما وتعتبر جودة الخدمة المقدمة عاملا إلى حد كبير إلى صغر حجم المجموعات، إذ يصل الحد في الفصل الواحد، الأقصى للمجموعة أربعة عشر طالبا ويتلقى كل تلميذ تعليمه على أيدي ثلاثة مدرسين في جميع التخصصات، والتدريب مناسب لكل فرد، وتعكس المصروفات في أغلب الأحيان القوة الشرائية المتواضعة للأشخاص المحليين الذين يضعون ثقتهم في الجمعية وفي فريق مدرسيها.

2- برنامج الحاجيات الأساسية للتنمية بالجماعة القروية عين الشكالك

هو برنامج يهدف إلى خلق مسلسل تنموي مندمج ومتكامل ومستديم، وذلك بإشراك كل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق اكتفاء للأسر، عن طريق مشاركة فعالة للسكان. ويركز البرنامج على التنسيق بين مختلف القطاعات التنموية الحكومية وغير الحكومية، من أجل تشجيع روح الابتكار والمبادرات الجماعية، تحت شعار "مساعدة الناس من أجل تسيير أنفسهم".²¹

ويتبنى البرنامج مقاربة شاملة تركز على تحمل السكان المسؤولية بدل الاتكال، ويدعو إلى مشاركة جل المتدخلين في التسيير والتمويل، فهو يركز على التنظيم الجماعي، وتنمية القدرات الجماعية وتمويل جماعي وذاتي، وعلى تغيير العقلية والممارسات من ساكنة تعودت على تدخلات الدولة ومنظمات المجتمع المدني إلى ساكنة نشيطة تتخذ المبادرة، تخلق مشروعا وتخطط له، وتحمل مسؤولية إنجاحه.²²

ويشمل مسلسل تنفيذ هذا البرنامج على مجموعة من المراحل:

- اختيار المنطقة: ويتم ذلك بناء على معايير يتم الاتفاق عليها، كالولوجية خلال فصول السنة ومدى توف المرافق الضرورية وحجم الساكنة وغيرها...

²⁰ يوسف علوي سليمان، مرجع سابق، ص 15.

²¹ عبد الرحيم فراح ومحمد الموساوي، "دور الاقتصاد الاجتماعي بالجماعة القروية عين الشكالك بإقليم صفرو في خلق التنمية المحلية من خلال برنامج الحاجيات الأساسية"، مقال وارد ضمن كتاب: الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإعزران، أعمال الدورة الثالثة لمنندى التنمية والثقافة لإعزران، يونيو 2013، ص 305.

²² نفس المرجع السابق، ص 306.

- مساهمة كل القطاعات: عبر تكوين لجان وفرق دعم تقني من السلطات المحلية وممثلي القطاعات الأخرى.
- تحفيظ وتنظيم السكان: من خلال حملات تحسيسية وتكوين الوسطاء وأعضاء اللجان من أجل فهم البرنامج ونقله بدورهم للساكنة.
- تنفيذ البرنامج: مشاريع اجتماعية مدرة للدخل بالأساس.
- تتبع وتقييم عملية تنفيذ المشروع: أي مواكبة كل إجراءات تفعيل هذا المشروع وتبع صرف ميزانيته والتدخل التقني. ثم تقييم أثر هذا المشروع على الساكنة المستفيدة، وإلى أي استفادت من ذلك. وهذا الأمر يتم بواسطة تشكيل لجنة من مختلف المدخلين في المشروع من أجل رفع تقرير نهائي حول النتائج المترتبة عن تنفيذه.²³

²³ عبد الرحيم فراح وامحمد الموساوي، مرجع سابق، ص 306-307.

خاتمة:

يمكن في الأخير أن نسجل أن هناك عدة أسباب عدة تكمن وراء طرح حكومة المغرب استراتيجية الاقتصاد التضامني والاجتماعي كمدخل للتعامل مع المشكلات المزمنة -الأزمة الاقتصادية الدولية- التي تواجه الدولة، ومنها تطوير المناطق المحرومة من العوائد التنموية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والحد من ارتفاع نسب البطالة، واحتواء ضغوط الفاعلين الاجتماعيين، بحيث يشكل هذا الاقتصاد الدعامة الثالثة التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن والمدمج إلى جانب القطاع العمومي (الحكومي) والقطاع الخاص. غير أن فاعلية هذا الاقتصاد مرهونة بحزمة من المحددات، وهي غياب الأطر القانونية المتناسكة، وتعدد المقاربات لدى الفاعلين الداعمين للاقتصاد الاجتماعي، ومعضلة توافر الموارد المالية والكوادر المدربة، ومقاومة مستفيدي "اقتصاديات التهريب"، ومحاولة استنساخ التجارب الدولية.

وبالتالي نستطيع الخروج بخلاصات تتمثل فيما يلي:

- 1- إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تنظم في تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين بهدف تحقيق مصلحة جماعية مجتمعية يكون الانخراط فيها حرا.
 - 2- للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدايات وأسس نجدها في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية التي ظهرت منذ الحضارات الاولى للإنسان وترتبط بصورة وثيقة بالمجتمع الانساني.
 - 3- إن مبادئ منهج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا تقتصر على الفكر الغربي وإنما نجده في الدين الاسلامي الحنيف كما نجد تطبيقاته في عهد الرسول الأكرم (ص) والخلفاء من بعده.
 - 4- إن الاساس القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني نجده في حقوق الانسان وفي المبادئ والحقوق العامة في الدساتير الحديثة.
 - 5- التجربة المغربية في هذا الشأن غنية، لكنها تحتاج إلى الاستمرار وتجاوز الخلل والمشكال.
- وفي نفس الاتجاه نورد عدد من التوصيات:

- ❖ حث الحكومة المغربية على الاستمرار في إجراء دراسات وأبحاث مكثفة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع الاخذ بالتجارب الناجحة للدول الاخرى من أجل الاخذ بهذا المنهج.
- ❖ توفير إطار قانوني ملائم للاقتصاد التضامني والاجتماعي من أجل تسهيل تفعيله على أرض الواقع.
- ❖ انشاء وتعزيز منظومة ادارة وطنية من شأنها تحفيز ومصاحبة تطوير هذا القطاع ونحوه من خلال تحسين ادارة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بواسطة عمليات الدعم والتأهيل والاعترافية.

المراجع

الكتب:

- تقييم السياسات العمومية الاقتصادية، المؤتمر 17 لحزب الاستقلال، المحور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مطبعة الرسالة، الرباط، 2017.
- عبد الرحيم فراح وامحمد الموساوي، "دور الاقتصاد الاجتماعي بالجماعة القروية عين الشكالك بإقليم صفرو في خلق التنمية المحلية من خلال برنامج الحاجيات الأساسية"، مقال وارد ضمن كتاب: الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإعزران، أعمال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإعزران، يونيو 2013.
- يوسف علوي سليمان، الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي وتشغيل الشباب: الحالة المغربية، مقال منشور في كتاب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: فرص عمل أكثر فرص عمل أفضل للشباب، منشورات مركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية، الطبعة الأولى، إيطاليا، 2013.

الأطروحات والرسائل:

- الهادي عبود أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية: الإمكانيات والواقع في موريتانيا، دبلوم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد-تلمسان، الموسم 2014/2015.

المقالات:

- إلياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد 78، تشرين الأول 2011، <https://www.lebarmy.gov.lb>
- الطاهر زيان، محمد بن بوزيان، اقتصاد التضامن والتخفيض من الفقر: أية علاقة، مجلة الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، عدد 5، جوان 2006.
- الغلم مريمة، دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 6، عدد 1، دجنبر 2012.
- محمد ماموني العلمي، "الاقتصاد التضامني المغربي والاجتماعي يعزز التنمية المستدامة في المغرب"، جريدة العرب اللندنية، مقال منشور بتاريخ 2015/12/3، <https://alarab.co.uk/>

التقارير:

- الاقتصاد التضامني والاجتماعي رافعة لنمو مدمج، تقرير من إنجاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2015 /19، مطبعة سيياما، الرباط، 2015.
- التقرير الاقتصادي والمالي، منشورات وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، 2015.
- كلمة عبد الرحيم حداد، رئيس جمعية المبادرة التعاونية.

المراجع الأجنبية:

- Aziz MAHJOUB, Social and solidarity economy in Morocco: from traditional forms to modern organizations (the cooperatives as a model), Magazine of social science, Issue 3, Mars 2018.